المحاضرة الأولى والثانية:

أوّلاً : علم المصطلح : وظيفته وضوابطه

كلمة "مصطلح" مأخوذة من المادة اللّغوية (صلح) ، الدالّة على صلاح الشيء وصلوحه ، بمعنى أنّه مناسب ونافع . ففي المعجم الوسيط : (صلح الشيء) :«كان نافعًا أو مناسبًا، يقال : هذا الشيء يصلح لك»[1] . وفي لسان العرب ، « الصلح : تصالح القوم بينهم ، والصلح : السلم ، وقد اصطلحوا وصالحوا واصّلحوا وتصالحوا واصّالحوا. . .»[2] ، أي اتفقوا وتوافقوا . . . و"الاصطلاح" في المعجم الوسيط : «اتفاق طائفة على شيء مخصوص ، ولكلّ علم اصطلاحاته»[3] .

انطلاقًا من هذا الأفق ، يبدو أنّ المصطلح يقابل معنى الاتفاق ؛ أي إنّ الكلمة متواضع عليها، أو مصطلح عليها، فباب الاختلاف قد صدّ في الوقت الذي ضبطت فيه الكلمة من قبل المؤسسة الواضعة للمصطلحات . كما أنّ اللافت ، هو أنّ هذا الاتفاق سبقه اختلاف حول دلالة الكلمة ، ولمّا وقع الاصطلاح زال هذا الاختلاف واستوى المصطلح كلمة متّفقًا عليها .

الأصل ــ إذًا ــ هو الاتفاق ، غير أنّ هذا الاتفاق لا يعني البتّة جمود الدلالة أو بقاءها كما هي ، بل إنّ عامل التجديد أمر قائم ، وإلاّ انغلق المعنى واستنزفت الدلالة وسجنت اللّغة فيقلّ عطاؤها، ولا تقوى على تجديد نفسها. لذا فالاختلاف ، في ما يحسب الباحث ، هو الذي يسمح للّغة بالانفتاح على غيرها، مجدّدة مصطلحاتها، بل إنّ الاختلاف لا يكون حول وضع المصطلح ذاته وحسب ، بل يتعدّاه إلى المصطلحات الموجودة بين الحقول المعرفية المختلفة ، أو حتّى على مستوى الحقل المعرفي الواحد، وقد يكون الاختلاف بين القديم والجديد .

هكذا، يمكن القول ، إنّ الاتفاق النابع من الاختلاف يصل بالمصطلح إلى مرحلة الوضوح ، فهذا الذي اتُفق عليه أصبح واضحًا، لا يشوبه لبس أو غموض أو اضطراب، ولعلّ هذا الذي أعطى للمصطلح في مختلف الحقول سمة الدقّة والوضوح ؛ إذ به يتّم التحديد والتواصل بين المتعاملين في اللّغة ، دون أدنى عائق . كما يكون المصطلح ، انطلاقًا من هذا المعطى ، بعيدًا عن الأهواء الشخصية ، أي إنّ الذات المستخدمة للمصطلح لا تطلق يدها في الاستخدام اللاّمحدود فتقع في المحظور ، بل إنّ تجديدها يكون وفق الأسس والمنطلقات المتّفق عليها ضمن المؤسسة الواضعة للمصطلح ، وما قامت به هذه الذات من اجتهاد يكون نسبيًا، قد يجرّ المصطلح معه إلى الاضطراب والغموض . فإذا كان الاختلاف ــ كما سلف ذكره ــ حالة صحّية لبقاء المصطلح مفتوح الدلالة ، فهذا لا يعني بمكان أن تعمّ الفوضى في استخدام المصطلح على مستوى الأفراد، بل ينبغي أن يكون الاختلاف على مستوى المؤسسات حتّى يتمّ الاتفاق ، الذي يضمن للكلمة العمل في سياق معين إلى حين إزاحتها وإحلال أخرى مكانها جريًا على سنن التغيير.

يلحّ أهل الدراية من الباحثين في مجال المصطلحية والنظرية النقدية المعاصرة على مدى أهمية المصطلح النّقدي ؛ إذ به يقاس تطور العملية النّقدية ، أو تخلفها، كما أنّ للمصطلح قيمةً ، تجعله يستقطب اهتمام الباحثين على اختلاف مجال اختصاصاتهم ، لأنّ« مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يميّز كلّ واحد منه عمّا سواه . وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية حتّى لكأنّها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدوال ليس مدلولاته إلاّ محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال»[4].

فهو، أي المصطلح ، أشبه بالعملة التي بها يتمّ التبادل المنظّم داخل المجتمع، «فهو تسمية فنّية تتوقّف على دقّتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر، بسيطها ومركبها، ثابتها ومتغيّرها»[5] .

المصطلح ، قضية « تتعلّق ماضيًا بفهم الذات وحاضرًا بخطاب الذات ، ومستقبلاً ببناء الذات ، وبدون الفهم الصحيح للماضي لن نستطيع معرفة الحاضر ، ولن نستطيع صنع الشخصية المتميّزة في المستقبل ، وبدون الفهم الدقيق للمصطلحات ، لن نستطيع التواصل، ولا البناء بإحكام »[6] .

ويشير هذا، وهو ما سلف ذكره ، إلى مدى خضوع المصطلح للمحيط الذي انبثق منه، سواء أكان الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه ، أم البيئة التي نشأ فيها، ولقد قيل ، إنّ « المصطلح ، أي مصطلح ينتمي دون ريب إلى المنظومة الفكرية والفلسفية للمحيط الذي يولد فيه ، ويكتسب مناعته وخصوصيته من طبيعة اللّون الذي يقتضيه ويلتزمه »[7] .

ومن خصوصية المصطلح ، أن يتميّز عن غيره من المصطلحات في الحقول المعرفية الأخرى اختلافه عن المصطلحات في حقله ، كأن يختلف المصطلح النّقدي القديم عن المصطلح النّقدي الحديث ، وهو إذ يكون كذلك ، يتأثر بما يتأثّر به الحقل الذي تولد وانبجس منه . وإذا ما رام الباحثون في حقل الدراسات الاصطلاحية تحديد الضوابط التي يسير وَفْقَها المصطلح في حقله ، حتّى ينمو المصطلح نموًا حيًا، يجعله لا يتقوقع في الموروث ويموت فيه ، ولا ينساق مع الدخيل الوافد، أن يضعوا جملة من الضوابط ، بها يحدّون من شيوع ظاهرة الاضطراب والغموض في المصطلح . وهو، حقيقةً ، ما قامت به المجامع العربية ؛ إذ دعت إلى العناية بوضع الضوابط والأسس التي بها يتمّ وضع المصطلح . ومن هذه الضوابط ما أقرّه مكتب تنسيق التعريب بالرباط عام 1981 ، والتي يمكن تلخيصها في ما يأتي :

1 - « تجنّب تعدّد الدلالات المصطلح الواحد داخل الحقل الواحد، وتفضيل اللّفظ المختص على اللّفظ المشترك .

2 ـ استقراء وإحياء التراث العربي ، وخاصة ما استعمل منه أو ما استقرّ منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة .

3 ــ استخدام الوسائل اللّغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقًا للترتيب التالي : التراث فالتوليد (بما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت) .

4 ـ تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعرّبة .

5 ـ تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة ، وتجنّب النافر والمحظور من الألفاظ .

6 ـ تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به .

7 ــ مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصّة بهم ، معرّبة كانت أو مترجمة .

8 - عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي :

أ ـ يرجح ما يسهل نطقه في رسم الألفاظ المعرّبة عند اختلاف نطقها في اللّغات الأجنبية .

ب ـ التغيير في شكل اللّفظ حتى يصبح موافقًا للصيغة العربية الفصيحة»[8] .

بيد أنّ هذه الضوابط والتوصيات التي كانت تخرج بها الملتقيات والندوات ، لم تطبق من قبل النقاد والمترجمين ؛ إذ غلب الجانب الفردي في وضع المصطلح وترجمته أو تعريبه ، بل إنّ البعض ذهب إلى حدّ الاستهزاء بمثل هذه الضوابط واصفًا إياها بالسذاجة ، إذ يقول أحدهم :« وهذا اعتراض يقوم على افتراض الصبيانية والسذاجة أثناء التعامل من جهة وعلى الآلية الصارمة من جهة أخرى»[9] . وحتّى يتسنّى للبحث الوقوف على هذه الخصوصية التي للمصطلح النّقدي ، عليه أن يعود إلى النّقد العربي القديم ليستكنه عناية النقاد القدامى بقضية المصطلح .

ثانيًا: المصطلح النّقدي عند القدامى :

لا يروم البحث تتبّع المصطلح النّقدي في التراث العربي ، بقدر ما يهدف إلى تبيان مدى عناية النّقاد القدامى بقضية المصطلح ، وكيف أنّ المصطلح وليد البيئة التي نشأ فيها، بها يعرف ولم يكن بسواها ليعرف ، وقد وصلت بهم الدقّة في وضع المصطلحات إلى حدّ تأنيبهم لمن يخالف في الكتابة المتواضع عليه عند السابقين ، فهذا الآمدي يأخذ على قدامة بن جعفر مخالفته ابن المعتز في بعض مصطلحات الفنون البلاغية ، فيقول :« فإنّه وإن كان اللّقب يصحّ ، لموافقته معنى الملقبات ، وكانت الألقاب غير محظورة ، فإنّي لم أكن أحب له أن يخالف من تقدّمه ، مثل أبي عبّاس عبد الله بن المعتز وغيره ممّن تكلّم في هذه الأنواع وألّف فيها، إذ قد سبقوا إلى التلقيب ، وكفوه المؤونة »[10] .

يلمس الدارس من خلال هذه النظرة مدى الحذر الذي كان يتوخاه الناقد القديم ممّا قد يحصل إذا ما خالف أحدهم المتعارف عليه ، فتكون الفوضى ويعمّ الاضطراب. غير أنّ عيب هذه النظرة قد يكون في حالة غلق باب الاجتهاد في تجديد المصطلح ؛ إذ الانغلاق على مجموعة من المصطلحات واستخدامها في كلّ عصر يجعل من العملية النّقدية محدودة الأفق ، كما لا يعطي للّغة حقّها في التعامل مع المستحدث لتفجّر طاقاتها وتحتوي الوافد .

المصطلح وليد بيئته :

إنّ الخصوصية التي يتميّز بها المصطلح عن غيره داخل الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه ، جعلته ألصق بالمحيط الذي نشأ فيه ، فلا يتنفّس إلاّ في البيئة التي لفظته ، ولا يكون له ذلك في سواها، وهو ما يجعل البحث يقرّ منذ البدء ، أنّ هذه السمة التي يتصف بها المصطلح هي التي جعلت الناقد العربي المعاصر يعيش في غربة ، ينتمي بجسده إلى البيئة العربية وبفكره وعقله إلى الحضارة الغربية . وقد استطاع النّاقد العربي القديم أن ينفتح على غيره من الحضارات ؛ اليونانية ، والهندية ، والفارسية ، إلاّ أنّه بقي محافظًا على أصالته ، فالحضارة العربية الإسلامية كانت بمثابة النّهر الذي تصبّ فيه الجداول من حضارات الأمم الأعجمية ، وهذا يرجع إلى مدى الوعي الذي وصل إليه العربي وقتئذٍ .

ومن دلائل ارتباط المصطلح بالبيئة التي ولدته ما قام به الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد وضع مصطلحات علم الأوزان والقوافي الخاص بالشّعر العربي ، مستندًا على حقلها الدلالي الذي يعيدها إلى البادية ، فبيت الشّعر مستمدّ من بيت الشّعر(بفتح الشين) ، وقد انتبه إلى ذلك الدكتور"إحسان عبّاس"، بل إنّه لمح عند نقّاد القرن الثالث الهجري دوافع اجتماعية وثقافية في تمسّكهم بالمصطلح البدوي ، يقول : « لأنّ الشّعر في تصوّر هؤلاء المدافعين عن العرب تراث عربي خالص ، ليس هناك ما يشبهه لدى الأمم الأخرى إلاّ شبهًا عارضًا ، ومن هنا كان إيمان الجاحظ بالصلة بين الشّعر والعرق ، ثمّ بين الشعر والغريزة . . . وكذلك كان تمسّك هؤلاء العلماء بالمصطلح البدوي في النّقد»[11] .

إذن ، فالمصطلحات البدوية كانت بمثابة السياق المعرفي لعصر الخليل ، أو قل إنّ الخليل وجد نفسه يسبح في هذا السياق مستجيبًا لما وضعه من مصطلحات ،« وهو وإن سكن البصرة وانتمى بتجربة حياته إلى بيوت الحاضرة وفضاء المدينة المستقرّ فإنّه لا يملك أن يمدين مصطلحاته ، وما يعمد إلى تسميته وتقرير مفهومه ، لأنّه يتحرّك داخل لغة ، أو بالأحرى تحرّكه تلك اللّغة وتوجّه رؤيته بسياقها اللّفظي المحمّل بفضاء البادية وبسياقه المعرفي المتّجه إلى تثبيت تلك اللّغة وتجريدها»[12] .

ومن النماذج التي يمكن أن يسوقها الدارس في هذا السياق ، نموذج "عمود الشّعر"، فهذا المصطلح يملك طاقة إيحائية ودلالية تجعل كلّ متعامل مع الشّعر العربي يلتفت مباشرة إلى الشعر التقليدي ، الذي وضع قواعده الخليل ، فمصطلح العمود ، في وعي العربي يعدّ الأساس الذي يقوم عليه بناء البيت الذي يسكنه ، فإن هو استقام قام البيت ، وإن اختلّ تهاوى البناء ووقع البيت ، وهو بذلك اكتسب دلالة نفسية في وعي العربي ولا وعيه ، إذ به يقوم البيت الذي يأوي هذا الإنسان ، والبيت بالنّسبة للعربي في بيئته الصحراوية يمثّل رمزًا للطمأنينة وعلامةً على الاستقرار وتأكيد الذات ، لأنّ من خصائص البيئة العربية التفاخر ؛ فمن كان له بيت فقد استقرّ مكانه في البنية الاجتماعية وأرسى دعائم الشرف والنسب والحسب

التي تعدّ من الصـــفات التي يحرص العربي على المحافظة عليها. هذا الارتباط العضـــوي بين العمود والبيت انتقل إلى الوعي اللّغوي ، فجاء عمود الشّعر ، وكأنّ البيت الشعري لا يستقيم بناؤه إلاّ إذا أسّس على وزن وقافية وأسباب وأوتاد ، وهي عناصر عمود الشّعر .

ولعلّ من الطريف في هذا المضـــمار، هو ما وقع من صـــراع بين الشـــعراء العرب والمولّدين ، وحادثة أبي تمّام في هذا الإطار معروفة ، "لمَ تقول ما لا يفهم" ، "لمَ لا تفهمان ما يقال"، والتي تعدّ بمثابة البيان التأسيسي للحداثة الشعرية في العصر العباسي ، فمذهب الأوائل من النقّاد يرفض ثورة المولّدين ودعاويهم الجديدة في كتابة الشّعر ، لا لشيء إلاّ لأنّ المولّدين تمرّدوا على مصطلح (العمود) ، الذي يعبّر لا عن عناصر يقوم عليها البيت الشعري، بقدر ما يحمل من دلالات إيحائية مرتبطة بالعربي، فهو تعبير عن عروبة العربي ، وعن عرقه ، وعن الذات العربية الأبية التي فيها من الشمائل ما يعطيها صفة العمود في شموخه وأنافته ، وهو ، أي العمود ، بعد كل هذا يمثل رمز المكان (البادية) ، والزمان (القدم والعراقة)، والتخلي عنه يكون بمثابة الانكسار أو الشرخ لهذه الذات .

لذا،كان الصـــراع على أشـــدّه بين من يمثّل هذا المذهب وبين المولّدين ، الذين لا صـــلة لهم بهذه المعاني ، فهم وإن يعدّوا عربًا بالنشـــأة ، فإنّهم يختلفون عرقيا عن الجنس العربي ، كما أنّهم ، بحكم أنّهم أعاجم يحملون في أذهانهم فكرة الحياة الحضـــرية المتشـــابكة ، تراهم يميلون إلى اللّجوء إلى التعقيد في شعرهم ، ويحاولون التمرّد على كلّ ما هو واضح . . .

هذا الارتباط العضوي بين المصطلح والبيئة التي أنتجته ، وجعلت أفرادها يميلون ، لا شعوريًا ، إلى استخدام ما تقوم على أساسه طبيعتهم وظروف حياتهم ، يزيد من تأكيد فكرة ارتباط مصطلح الحداثة عند النقاد العرب المعاصرين بالخلفية الفكرية الغربية التي أنتجته .

ثالثًا: المصطلح في الخطاب النّقدي :

إنّ الاهتمام بالمصـــطلح النّقدي في البيئة العربية يزداد يومًا بعد يوم ، وليس أدلّ على ذلك ممّا يلاحظه الدّارس لتلك القوائم المصطلحية ، التي يذيّل بها الدارسون أبحاثهم ؛ بعضها أحادي اللّسان ، وبعضها مزدوج اللّسان . وهذا إنْ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على مدى الوعي الحاصل عند النقّاد ـ خاصّة المترجمين منهم ـ بقيمة المصطلح .

لكن المتتبّع لحركة النقد العربي المعاصـــر ، يجد أنّ الخطاب النقدي العربي منذ أن ارتدى لبوس المناهج الغربية في مقارباته للنّصـــوص ، أطلّت قضـــية المصـــطلح النّقدي برأســـها، وأثارت اهتمام المشـتغلين بهذا الحقل ، وبدأت مخاوف البعض منهم ، لا سيّما أصحاب النّقد المأثور ، من خطر جلب المصـــطلح الغربي وتبنّيه في المناهج النّقدية ، بل إنّ البعض أبدى تخوفه منذ أن بدأت حملة نقل المناهج الغربية ؛ إذ ، كما هو معروف ، فإنّ المنهج يحمل بداخله جملة من المصطلحات هي بمثابة المفاتيح التي بها يُبَاشَر النصّ ، وهي ، وإن بدت مجرّد آليات إجراء لمقاربة النّصوص ، فهي لا تعدو أن تكون حاملة لشحنات عاطفية ومعرفية للبيئة التي أنتجتها .

كما كان ممّا أفرزته هذه القضية ؛ قضية المصطلح النّقدي ، حدوث قطيعة بين النّاقد والقارئ ؛ إذ غدا المتلقي يشتكي من غموض المصطلح النّقدي في خطابات النقّاد ، خصوصًا في جانبها التطبيقي ؛ إذ استحال المصطلح في يد النّاقد« إلى ما يشبه الكائن الغيبي المغلّف بالطلاسم والأسرار، فهو"مشفّر ومرمّز ومفكّك ومؤسلب ومؤنسن ومتأمثل ومتمفصل ومتموضع ومتسمطق مُسَمْيأ ومنزاح ومنحرف ومتناص!"»[13] .

ولم يقتصر هذا الغموض على المصطلح المُتَرجَم أو المُعَرَّب وحسب ، بل حتّى الموضوع المبتكَر . وقد لاحظ هذا الغموض في لغة النّقد الدكتور "محمود الربيعي"، وهو يعرض لكتاب الدكتور "عبد السّلام المسدّي" (النّقد والحداثة)، حيث كشف من خلال قراءته لهذا الكتاب مدى الغموض الذي أصاب لغة النّقد، والذي يعود في رأيه إلى مغالاة أنصـــار الحداثة ، من بنيويين وأســـلوبيين ، في اســـتخدام مصطلحات غامضة مكدّسة داخل النّصوص ، حتّى غدت لغة النّقد، والحال هذه ، ضربًا من الرياضة

العقلية ، وعالمًا مقفلاً في وجه كلّ قارئ لدراسات هؤلاء النقّاد، يقول الربيعي : « وتعجّ صفحات بما يسمّيه المؤلّف من مثل "الجهاز المرجعي" و"التشابك المفهومي" و"التضافر الأسلوبي"، كما تعجّ بالرموز والجداول . ولكنّنا إذا نخّلنا المجهود المتراكم حصلنا على فوائد محدودة »[14] .

وهذا الدكتور "عدنان حسين قاسم" يعيب على "المسدّي" لغة الغموض التي يتّصف بها خطابه النّقدي ، إذ يقول :« وعلى الرّغم من أنّي أكبر الدور الذي اضطلع به الدكتور المسدّي وغيره من الرواد المغاربيين في صدورهم عن أصول الاتجاه الأسلوبي البنيوي ، فإنّ تأثيرهم في حركة النّقد العربي المعاصر كان من المفترض أن تكون أكبر بكثير، لأنّ هذه اللّغة التي استخدموها وقفت حاجزًا حجب بين القارئ العربي وفهم تلك الأصول »[15] .

لكن ، ألا يكون غياب الوعي بما حصل في منظومة النّقد المعاصر ، هو الذي جعل هذين الناقدين يتحاملان على المسدّي ، ناعتين لغته بالغموض والضبابية ، فلو انتبها إلى ما حصل من صلات بين اللّسانيات والنّقد في إطار علمنة هذا الأخير، لجعله أكثر صرامة وموضوعية عمّا كان عليه من ذي قبل، لَما كان لهما هذا الوصف ، لذا فمن الطبيعي أن يجد القارئ مصطلحات من حقل اللّسانيات موظفة في الدّراسات النقدية ، وهي ـــ فيما يحسب الباحث ـــ التي أبدى النّاقدان ، وغيرهما من النقاد، حولها تعجبًا ونفورًا .

وهو موقف يحسب عليهما لا لهما؛ إذ ليس من المعقول أن يطلب من الناقد مواكبة الجديد، والاستعانة بحقل اللّسانيات لمقاربة النصوص الأدبية ، دون أن يقبل استخدام المنظومة الاصطلاحية التي تتكئ عليها اللّسانيات ، وقد تولّى "المسدّي" نفسه الردّ والإيضاح ، إذ يقول :« فتعمّد الحديث في أي فنّ معرفي بتحاشي أدواته الاصطلاحية يمثّل ضربًا من التشويه لا يُتغاضى عنه إلاّ عند مراعاة السياق الأعم»[16]، ثمّ يضيف في السياق نفسه ، قائلاً:« ومن أعظم الاعتراضات الزائفة التي نصادفها اليوم ومن أشدّها غرابة إذا أوردها أهل الذكر من الذين يحترفون النّقد أن يعزو بعضهم استغلاق الخطاب النّقدي عليه إلى عسر مصطلحاته ظانًا أن لو كان الأداء الاصطلاحي على غير ما هو عليه لأمكنه أن يدرك كل العلم الذي حملته اللّغة له ، وترى البعض قد انبرى مجاهرًا يرمي الخطاب النّقدي بالإلغاز مشهّرًا بما ظنّه إغلاقًا في المصطلح ، وطاعنًا من لا يواسي أمره بتقديم مادة العلم بعد ترك جهازه المصطلحي ، وهي الإحالة المحض»[17] .

على هذا الأساس ، فما كان يروم المسدي قوله عن غموض الخطاب الحداثي ، لا يتعلّق إلا بمبالغة البعض في رصف المصطلحات داخل النّصوص قصد مفاجأة القارئ وجعله بعيدًا عن حقيقة الضعف المتستّر وراء هذه الكلمات . أمّا الحداثة التي يدعو إليها، فهي تلك التي يجدّد من خلالها النّاقد مضمون المقولات التي يصدر عنها، وكذا طريقة الصياغة التي بها تغدو تلك المقولات نقدًا نوعيًا، فيه من الأدبية ما يجعله يحقّق الذي يرجى نشدانه ، وهو وصول الخطاب النّقدي إلى ذروة سنم الحداثة .

هذا ما حاول المسدّي قوله ، بل وتقديمه للقارئ ؛ إذ يقول :« فمن حيث المضمون لا يمكن أن تقوم حداثة نقدية إلاّ متى جدّد النّقد مقولاته التي يصدر عنها وتصوراته التي يتحوّل بين حقولها ومصطلحاته التي يتعامل بها مدليًا بمفاهيمه التقديرية وممارسًا معاييره الإجرائية . . . أو قل إنّه لا يتحول إلى حداثة نقدية إلاّ عندما "يستحدث" جهازًا نقديًا يباشر به النصّ كما لم يباشره السابقون»[18] .

تُرى لمَ هذا الخوف الذي أبداه هؤلاء النقّاد حيال المصطلح النّقدي ، هل هي المرّة الأولى التي يُترجم فيها الناقد العربي المصطلحات الغربية ، أم أنّ الصيحة هذه المرّة تختلف عن سابقاتها، فقد عرف النّقد العربي القديم مثل هذه القضية ، واستطاع أن يتعامل مع مختلف الحضارات المنتجة للمصطلح ، فهل وقتها كان النّقد العربي في مركز قوّة ، لذا فترجمته أو تعريبه للمصطلح الدّخيل كانت تنطلق من زاوية الانفتاح على الآخر قصد احتواء معرفته وتبنّيها، بعد أن تخضع لعملية التأصيل في البيئة العربية، وهو الشيء الذي غاب عن النقّاد المعاصرين اليوم ، فالنّقد العربي المعاصر يعيش أزمة نقدية منذ أن انفصل عن أصوله في عهد الانحطاط ، ثمّ مجيء عهد النّهضة، التي يرجع البعض الفضل إلى الغرب

في تأسيس أركانها، ومنذ ذلك الوقت والنّقد العربي يبحث عن هويته الضائعة، فلم يكن له، والأمر كذلك، إلاّ أن يرتمي في أحضان الوافد من الآخر، أو الرجوع إلى مستودع التراث ، قصد إيجاد ما يقابل الجديد الدخيل ، ظنًا منه بأنّ التراث يمكنه أن يتعامل مع قضايا تتجاوزه .

إنّ أزمة المصطلح النقدي ، هي في الحقيقة ، أزمة ثقافة وفكر بالدرجة الأولى، إذ كما سلف ذكره ، استطاع النقاد القدامى التعامل مع الدخيل ، إلاّ أن حال الناقد المعاصر يختلف ، فهو لم يستوعب فكرة أنّ هذا المصطلح يحمل في ثناياه ذخيرة معرفية وفكرية للحضارة التي أنتجته ، والجهل بهذه الخصوصية هو الذي ــ فيما يعتقد الباحث ــ سبّب الأزمة ،« فليس عيبًا أن نعيش وضعية المقارنة الثقافية ، بل العيب أن ننقل دون إدراك الأصول والأبعاد، وأن ننقل ما لا يلائمنا في شيء . نتائج كلّ ذلك ما نشاهده وما نسمع به ، مشرقًا ومغربًا، من "حالات تشويه". إنّ وضعية المقارنة الثقافية تقتضي الوقوف على مختلف الأطراف الثقافية ، فيحدث الوعي بالخصوصية ، فتكون المعالجة »[19] .

كما أنّ غياب الجهد الجماعي في إطار الجمعيات أو النوادي الثقافية ، كان له دور ذيوع الفوضى في ترجمة المصطلح النّقدي ؛ إذ لا يجد الدارس إلاّ جهودًا فردية ، تعوزها وسائل البحث التي تسخّرها المؤسسات الغربية اليوم لحلقات البحث عندها . أضف إلى ذلك ، فإنّ ما يقوم به الناقد أو المترجم اليوم ، لا يتعدّى دور القارئ الذي يحاول أن يستوعب وينقل إلى القارئ نظرته أو قراءته الخاصّة ، التي تختلف عن غيره من النقّاد أو المترجمين ، وهو ما يشهده المتتبّع لهذه الترجمات اليوم ؛ إذ يجد عديد الترجمات للمصطلح الواحد، وقد حذّر الدكتور "محمد مفتاح" من المخاطر التي تنجرّ عن سوء فهم المصطلح النّقدي المستورد وترجمته ترجمة خاطئة ، أو غير دقيقة ، الأمر الذي يؤدي إلى الوقوع في المحظور؛ إذ يقول :« . . . ومن بين أسباب تلك الآفات غياب تصور نظري محدّد المعالم ومنهاجية مضبوطة الحدود والأبعاد والغايات ممّا يجعل الباحث العربي يلجأ إلى تشقيق الكلام وإلى الأساليب البلاغية ليخفي الخسارات العلمية المؤكدة» . هذا التصور النظري ، يوجِب ، والقول لمفتاح ، «إمعان النظر ، قبل الترجمة ، والتأمل في الأبعاد والنتائج المؤدية إليها في الثقافة الخاصة حتّى يمكن أن يتلاءم ما يترجم أو يقترض (أو يعرّب) مع تلك الثقافة ، ويجد سندًا فيه حتّى يشيع وينتشر ويؤدي وظائفه الثقافية . . . بيد أنّ ما يحصل هو أنّ الترجمة، أو الاقتراض ، أو التعريب كثيرًا ما يخضع للحظ فتصيب فتكون (رمية من غير رام) وتخطئ أحيانًا كثيرة فيؤدي الخطأ إلى نتائج وخيمة . . .»[20] .

أمام هذا الوضع ، يرى الباحث بأنّ النّقد العربي المعاصر بحاجة إلى ضبط منهج لدراسة المصطلح النّقدي ، أو كما أسماه توفيق الزيدي "تأسيس علم الاصطلاحية النّقدية العربية"[21] ، فتكون الدراسة المصطلحية شاملة ، أي لا تقتصر على جهد ناقد بعينه ، مفصولاً عن النظام الاصطلاحي في الخطاب النّقدي العربي ، بل يجب أن يكون العمل ضمن ذلك النّظام ، ولتتم العملية/ المشروع ، يرى توفيق الزيدي أنّه« لا بدّ للمركز من تكوين الاصطلاحيين والمصطلحيين/ النقّاد»[22]، والذي كان للغرب فضل السبق فيه على العرب ، والقول للزيدي ،«إذ جعلوا الاصطلاحية درساً قارًا في جامعاتهم وخصّصوا للتكوين الاصطلاحي مشاريع مفصّلة البرامج»[23] .

وهؤلاء المصطلحيون/ النقاد ، الذين ينادي بتكوينهم ،« تكون مهمتهم جمع المصطلحات النّقدية العربية ، قديمًا وحديثًا، وخزنها ودراستها. وهي وظيفة تختلف عن وظيفة الناقد الأدبي . فإن عُني هذا بتقييم الأثر الأدبي ، فإنّ المصطلحي/ الناقد يُعنى بخطاب الناقد في حدّ ذاته من زاوية مصطلحية . وإنْ كان اهتمام الأوّل منصبًا على الأثر الأدبي ، فاهتمام الثاني منصبّ على الخطاب النّقدي المنْجَز . إنّها درجة ثانية في مستوى ما وراء الخطاب»[24] .

إذا تمّ الوصول إلى إعداد المصطلحي/ الناقد، كما يقترح توفيق الزيدي ، يتسنّى وقتها للنّقد العربي أن يخرج من الأزمة التي عصفت به ، لأنّ دور هذا المصطلحي لن يكون إصدار حكم قيمي على النصّ الإبداعي ، بقدر ما هو تأمّل ومعالجة للمصطلح النّقدي ، ولعلّ هذا هو الذي أوقع النّقد في ما هو عليه ؛ إذ كان النّاقد ولا يزال ينتج القيمة ، ويحاول إنتاج المصطلح . ولو كان هناك مصطلحي/ ناقد، لوفّر على

النقّاد محاولاتهم الاجتهادية في التعامل مع الدخيل الوافد، أو المخزون في مســـتودع التراث ، أو حتّى الجديد المبتكر .

إذن ، انطلاقًا من هذا الأفق ، يجد الدارس أنّ الأزمة التي تواجه الخطاب النقدي العربي المعاصــر تعود ، فيما تعود ، إلى فشــل النقّاد في نقل المصــطلح النّقدي الغربي إلى العربية ، الأمر الذي حال دون بلوغ دلالته إلى المتلقّي . لكن هل هذا الفشـــل يكمن في المصـــطلح النقدي فقط ، أم أنّ القضـــية تتعلّق بواقعين ثقافيين مختلفين؟

صـحيح أنّ هناك أزمة في نقل المصـطلح النّقدي ، حتّى إنّ المشـاريع الحداثية الغربية التي أفرزت المصطلحات التي أثارت الأزمة ، كالبنيوية والتفكيكية ، تثير أزمة عند القارئ الغربي ، ويعاني المشاكل نفسَـها التي يعانيها القارئ العربي ، وطالما دعا المشـتغلون في حقل النّقد عندهم إلى توحيد المصـطلح ، في إطار ما استحدثوه من مؤسسات اصطلاحية نقدية .

إذا كان هذا حال المصـــطلح عند أهله ، فكيف به وهو يدخل واقعًا ثقافيًا يختلف عن الواقع الذي ارتبط به ؟ خليق به ، والحال هذه ، أن يحدث فوضـــى داخل هذا الواقع الثقافي المغاير تمامًا للواقع الذي انحدر منه . هذا ما يجب على النقّاد الحداثيين في البيئة العربية الاعتراف به ، حتّى يتســـنّى لهم مجابهة هذه الأزمة ، أي الإقرار بأنّ أزمة المصـطلح في الخطاب النقدي ليست أزمة مصـطلح غابت دلالته عن العارفين في حقل الدراســات النقدية ، بل هي أزمة ثقافة وفكر، أوّلاً ، وقبل كلّ شـيء ، أزمة مصـطلح وليد بيئة حضارية لها خصوصيتها الفكرية والمعرفية التي تختلف عن البيئة المحتضنة لهذا المصطلح .

حريّ بالمشتغلين في الدراسات النّقدية أن يبحثوا عن المنهج الذي به يتمّ احتضان المعرفة الدخيلة ، أو حتّى التي تســـتخرج من مخزن التراث ، فقد أصـــبح ، بدهيًا، في إطار البحث العلمي أنّ أي معرفة تتشكّل داخل إطار ثقافي وحضـاري محدّد، وأنّ أي حوار مع أي ثقافة لهذه المعرفة ، بسبب ما تقتضـيه الحاجة ، أو عن طريق الاتصـــال ، يتطلّب جهازًا اصـــطلاحيًا، حتّى تبقى تلك المعرفة محافظة على إطارها الثقافي والحضاري .

لكن الذي حدث في الثقافة العربية ، وهي تحاول أن تنفتح على الآخر/ الغرب ، في إطار المثاقفة والتبادل المعرفي ، أنّها ــ وبسبب الحاجة ــ وجدت نفسها خاضعة لثقافة مغايرة لثقافتها، بل معادية لها، وبفعل التأثير تمكّن الآخر/ الغرب من إحداث نوع من الارتباك في الثقافة العربية ؛ إذ أضـــفى دلالات مغايرة للمصطلح عن تلك التي كانت له في الأصل ، كما قام بخلخلة الدلالات القارّة لبعض المصطلحات، لتهيمن الثقافة الغربية ، التي هي مظهر من مظاهر المركزية الغربية على الثقافة العربية ، ويغدو المصـــطلح الغربي بدلالته متداولاً في خطاب النقّاد، وتنزاح ، بالمقابل ، دلالة المصـــطلح العربي عمّا وضعت له في أصل النشأة .

هذا هو حال الثقافة العربية ، إذن ، فهي لم تسـتطع أن تؤسّـس لنفسـها كيانًا تبني به صـرحها، فقد هالها ما وصـل إليه الآخر/ الغرب من تطور في مجال المعرفة ، فارتمت في أحضـانه متناسـية التباين الموجود بينهما، فكان أن قوّض هذا الآخر أســس هذه الثقافة ، وفرض عليها نموذجه القارّ ، فأحدث هذا التقويض شـرخًا داخل الثقافة العربية ، فاضـطرب المصـطلح وغمضـت دلالته ، واختلطت المفاهيم ، وشاع الغموض والقلق في الوسط المعرفي ، ولم يعد هناك مفهوم مستقرّ ، بل تعدّدت المفاهيم للمصطلح الواحد، كلّ هذا في غياب الوعي المنهجي ، والحوار بين أهل الدراية من المشتغلين في حقول المعرفة .

إنّ سمة الغموض والخلط والاضطراب ، التي أصابت المصطلح النّقدي في الثقافة العربية، ترتبط، في الحقيقة، بسببين اثنين ، أو قل إشكاليتين ، هما: إشكالية الأصالة، وإشكالية المعاصرة .

أمّا إشكالية الأصالة ، فتكمن في محاولة أصحاب النّقد المأثور إضفاء دلالات حديثة على المصطلح القديم ، وهم إذ يفعلون ذلك ، يظنون بأنّ دلالة المصـــطلح الدخيل يمكن أن يكون لها ما يقابلها في الثقافة العربية القديمة ، أي أن القديم يكفي المبتكر مؤونة الاســـتحداث ويغنيه عن البحث ، متناســـين أنّ نقل المصـطلح من حقل معرفي واسـتعماله في حقل معرفي مغاير، دون مراعاة خصـوصـياته التي اكتسـبها

ضـــمن حقله الأصـــل، يؤدي إلى تغذية المصـــطلح بدلالات غريبة عن تلك التي اكتســـبها في ســـياقه المعرفي،« لأنّ توظيف المصـــطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفســـد تمثّل المفهوم الجديد والمحلّي على السواء . ولا يمكن إعادة توظيف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفًا لأنّ هذا يؤدي إلى مشترك لفظي غير مرغوب فيه ، بالإضافة إلى سوء الفهم »[25] .

وقد هاجم المسدّي ، بدوره ، عملية إحياء الألفاظ القديمة وإطلاقها على المستحدث من المفاهيم ؛ إذ يقول :« وكثيرًا ما يتجاذب الميراث الاصـطلاحي ذوي النظر فينزعون صـوب إحياء اللّفظ واسـتخدامه في غير معناه الدقيق فإذا بالمدلول اللّســـاني يتوارى حينًا خلف المفهوم النّحوي ، ويتســـلّل أحيانًا أخرى وعليه مُســحة من الضــباب تعتّم صــورته الاصــطلاحية ، فتتلابس القضــايا ويعســر حســم الجدل بين المختصين »[26] .

أمّا إشـــكالية المعاصـــرة ، فتتمثّل في نقل المصـــطلح الأجنبي إلى الثقافة العربية، دون مراعاة للدلالات التي اكتسبها في أرض النشأة والتشكّل ، ودون حساب ، أيضا، لوضعه في البيئة التي يُصار توظيفه فيها . هذه الإشـكالية تزايدت بعد الاتصـال اللاّمشـروط بين الثقافتين ، العربية والغربية ، حيث أقبل الناقد العربي على المعرفة الغربية دون تقدير أو حســاب لما ســيترتّب من نتائج ، فكان أن وقع في الاضطراب والخلط والغموض ، ليس هذا وحسب ، بل وجد نفسه يستخدم مصطلحات حاملة لدلالات لا يمكنها أن تتنفّس إلاّ في بيئتها، وحتّى وإن أفرغت ممّا تحمله من دلالات فهي توقع مســـتخدمها في التناقض والغموض ، وهي في النهاية ــ كما سلف ذكره ــ لا تعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر المركزية الغربية ، التي أعادت إنتاج الثقافة ، وبالتالي الدلالات الاصـطلاحية ، وَفْقَ شـروطها الثقافية الخاصـة ، والتي من مميّزاتها، الانغلاق على الذات والتمركز حولها، فيكون كل ما هو منتَج من قبلها لا يصـــلح إلاّ للتعبير عنها، فالثقافة ــ مثلاً ــ عالمية ، وليس هناك حدود بين الأمم ، لكن هذه العالمية هي سمة لثقافتها ؛ ثقافة المركز ، أمّا ثقافة الآخر، فهي ثقافة الهامش أو الأطراف ، التي يجب عليها، إن أرادت أن تحقّق مبدأ المثاقفة والانفتاح ، أن تذوب في ثقافة المركز، التي تعدّ الأصل والنموذج الذي يجب أن يُحتذى .

هكذا، أصـبح النّقد العربي المعاصـر مأزومًا، في ظلّ هاتين الإشـكاليتين ؛ الأصـالة والمعاصـرة ، مرّة يحاول أن يشـــحن دلالة المصـــطلح الجديد بما هو مخزون في مســـتودع التراث ، بدعوى أنّه يقوم بإحياء القديم وجعله قابلاً للتعامل مع الجديد، وكرّة ينقل مصطلحًا ذا خلفية معرفية مغايرة إلى الثقافة التي يصـــار اســـتخدامه فيها . كلّ هذا زاد من تفاقم أزمة الغموض والخلط والاضـــطراب التي يشـــتكي منها القارئ ، وحتّى المتخصّص .

وقد برّر بعض النقّاد هذا الغموض ، كون الناقد يخاطب بهذه المصـطلحات زميله الناقد، وأنّه يجب على القارئ ـــ الذي اتّخذه أنصار النّقد المأثور مبرّرًا لتغطية ضعفهم في مواكبة الحداثة ـــ أن يرفع من مســـتواه حتّى يســـتطيع اســـتقبال خطاب النّاقد، لأنّ هذا الزّمن هو زمن القارئ المبدع ، الذي يعيد إنتاج الدلالة داخل النصّ ، ولم يبقَ مكان للقارئ المستهلك . وهو الرأي الذي دفع المسدّي إلى إرجاع أسباب الغموض إلى الخطاب النّقدي نفســـه ؛ إذ بعد أن انتقل النّقد من كونه مجرد لغة ثانية تهدف إلى إضـــاءة النصّ إلى لغة أولية تلفت الانتباه إلى نفسها، أوّلاً ، وقبل كلّ شيء ،« وبناء على كلّ ذلك يجنح الخطاب النّقدي نحو اكتســاب أدبية موازية ، وهذا من شــأنه أن يفرض على لغة النّقد آليات خاصّــة فيما يتصــل بمنظومة مصطلحاته»[27] .

وقد ردّ بعض المناصرين للمشروع الحداثي في نسخته العربية ، أنّ ظاهرة الغموض التي اتهم بها الخطاب الحداثي ليست سوى اتهام مفتعل من قبل أصحاب النّقد المأثور، لأنّهم يعتقدون بأنّ المصطلح الغربي يمكن عزله عن بيئته وتجريده من محمولاته المعرفية والثقافية ، ثمّ يتمّ اســـتخدامه في الثقافة العربية كما لو أنّه ولد لتوّه ، لا يحمل إلاّ سمة الثقافة التي انتقل إليها . قد يكون هذا صحيحًا، في إطار ما يمكن تسـميته ثنائية "التأصـيل والتحديث" بدل "الأصـالة والمعاصـرة" ، لكن خطر تجريد المصـطلح الحداثي يكمن في كون هذا المصـطلح لم يعد ذلك المصـطلح النّقدي الذي يمكن لأيّ ثقافة أن تحتضـنه وتجعله قابلاً للتفاعل مع إنتاجها، بل يمكن القول ، إنّ المصطلحات التي يستخدمها النقّاد ، مثل : الدّاخل

والخارج ، الشـــــكّ واليقين ، التأويـــــل ، الظاهراتية ، الميتانقد ، الميتالغة ، اللّغة الواصـفة ، الذات والموضـــــوع ، النصّية ، التناص ، الهوّة ، الانتشار ، الخطاب ، المكتوب ، المنطوق . . . مأخوذة من حقل الفلسفة ، لا سابق عهد للنّقد بها. فقد كان المتداول ، مثلاً: المضمون ، الشّكل، الوحدة العضوية ، المعادل الموضـوعي ، الذاتية ، الموضـوعية ، المحاكاة ، التّقليد، الواقعية ، الرّمزية ، السّـيرة الذّاتية ، التّفسير الاجتماعي ، النّفسي . . . فهو، أي المصطلح الحداثي ، والأمر كذلك، ينحدر من أصول فلسفية شـحنت دلالته ، وجعلته يعبّر عن فكرها، إنّه المصـطلح الذي يترجم مسـيرة الفكر الفلسـفي الغربي من نهاية القرن الســادس عشــر إلى القرن العشــرين ، هو تعبير عن العقل الغربي ، وعن أزمة الإنســان الأوروبي .

لذا، فمن الصـعوبة بمكان أن يُحتضـن هذا المصـطلح في البيئة العربية دون أن يؤثر في تركيبتها الثقافية ، فما وصـل إليه الناقد الغربي من نتائج في مقاربة النصـوص ، مثل قوله : "لا نهائية الدلالة ، لا يوجد نصّ وإنّما تناص ، كلّ قراءة إســاءة قراءة ، القارئ هو المنتج الحقيقي للدلالة ، الحقيقة/ المعنى وهم من الأوهام ، اللّغة عاجزة عن الإخبار الأمر الذي يجعل الدلالة مؤجلة إلى حين . . ."هو نتيجة مسيرة زهاء ثلاثمائة سنة ، فما هو الواقع الذي يترجم هذه المصطلحات في الثقافة العربية ، هل الإنسان العربي نشأ في ظلّ الفكر اللاهوتي ، والفلسفة التجريبية ، والفلسفة العقلية (المثالية)، وفلسفة الشكّ ، هل وصل إلى درجة أنّه بلغ إلى تحقيق كلّ أحلامه بفضل ما صنعته له الآلة وليدة العقل الأداتي ، حتّى إنّه لم يجد ما يفعل بهذه المُتع الفائضة وهذه الحرية المبالغ فيها، فأعلن عن موته؟

انطلاقًا من هذا الأفق ، يغدو من العبث إسقاط دلالات هذه المصطلحات على الواقع الثقافي العربي، فهو منها براء ، ولعلّ هذا ما يفسّر الفوضى التي أحدثها بعض النقّاد عندما حاولوا تبنّي المشروع البنيوي أو التفكيكي في نســخته الأصــلية لمقاربة النصّ القرآني ، في محاولة لأنســنة الدّين ، على حدّ تعبير "شكري عياد" ، فأصبحت مفاهيم ، مثل : لا نهائية الدلالة ، وانغلاق النصّ على نفسه ، وموت المؤلف ، آليات إجراء لمقاربة النصّ القرآني . فكان أن وقع هؤلاء في المحظور ، وإن كان لائقًا أن تســتخدم هذه المصطلحات في تحليل نصّ أدبي ، مع ما في ذلك من شكّ في الوصول إلى نتائج مطابقة للفروض ، فما بالك بالنصّ القرآني ، الذي له من الخصوصية والتفرّد، ما يجعل كلّ من يروم تفسيره التسلّح بجملة من الآليات والشروط ، لأنّ لغته ، وإن كانت مظهرًا من مظاهر إعجازه ، فهي لا تعدو أن تكون أيضًا وسيلة من وسائل التبليغ والتشريع . . .

هكذا، ومهما تكن مبرّرات النقّاد حول غموض المصطلح النّقدي ، إلاّ أنّ ما يجب إقراره هو أنّ الثقافة العربية تعاني من أزمة ، وأنّ ما يعانيه النّقد اليوم ، ما هو إلاّ جزء من أزمة هذه الثقافة ، وما أحوجها، والحال هذه ، إلاّ أن« تراجع ذاتها، مراجعة انتقادية ، لتخلص إلى تصفية المنظومة الاصطلاحية التي تستعين بها . عسى أركانها أن تأتلف ، وتكوّن نسيجًا معرفيًا، تتجانس فيه الفروض ، ويتّضح فيه المصطلح، وتستقرّ فيه إجراءات المنهج ، لتخلص إلى ثقافة تتكافأ فيها الإجراءات بالنتائج»[28].